محليات

سعر كأس الشاي ١٩٠٠ ل.س وفنجان القهوة ١٨٠٠ ليرة وصفيحة الجبنة ٢٠٠ غ بـ٣٨٥٠ ليرة

وزير السياحة: مطاعم خمس نجوم تقدم أسعارها كما تريد ونحن نصدق عليها فقط

البلخي لـ«الوطن»: تسعيرة جديدة وأسعار ترتفع.. وأخرى تنخفض!

| محمد راكان مصطفى

تشهد منشآت الإطعام في دمشق تبايناً كبيراً في الأسعار بين منطقة وأخرى، وفي بعض الأحيان يكون التباين في المنطقة نفسها، فبعض المنشآت تتقاضى لقاء الأركيلة ٦٠٠ ليرة على حين تتقاضى منشأة أخرى أكثر من ألفي ليرة، ويمكن القياس وفقاً لذلك على باقي الخدمات، اللافت كان تقاضي إحدى المنشآت على أتوستراد المزة في دمشق مبالغ يمكن اعتبارها خيالية وذلك وفقاً لتسعيرة مصدقة من وزارة السياحة، فعلى سبيل المثال يبلغ سعر عبوة الصودا ٢٨٠٠ ليرة، وسعر كوب الشاي ١٩٠٠ ليرة، وفنجان القهوة ١٨٠٠ ليرة، وبالنسبة للمعجنات بلغ سعر المحمرة وزن ٢٠٠ غ ٣٨٥٠ ليرة وكذلك الأمر للجبنة البيضة والزعتر بالوزن نفسه.

وزير السياحة رامي مرتيني أوضح لـ«الوطن» أن أسعار المنشآت من مستوى ٥ نجوم محررة وذلك على صعيد العالم، مبيناً أن المنشآت المصنفة من هذا المستوى تقدم أسعارها للوزارة التي تقوم بالتصديق عليها كما هي.

بدوره أعاد مدير الجودة والرقابة في وزارة السياحة زياد البلخي الاختلاف في الأسعار بين منشأة وأخرى بحسب التصنيف والموقع، موضحاً بأنه يدخل في موضوع التسعير التكلفة كأجرة المنشأة والمحروقات وأجور عمال وتدفئة وكهرباء إضافة إلى نسبة هدر من المستهلكات والأطعمة، معتبراً أن هذا ما يبرر الفرق الكبير في بعض الحالات بين منشأة وأخرى فاختلاف التكلفة لا بد أن ينعكس على الأسعار.

وكشف البلخي عن الانتهاء من الدراسة السعرية الجديدة للمنشآت السياحية مع بداية الشهر القادم، مؤكداً أنه لن يكون هناك رفع أسعار إلا بما يتناسب مع الواقع، وأن الدراسة عبارة عن تصحيح للأسعار، منوهاً بأنه سيتم رفع أسعار بعض المواد وبالمقابل سوف يتم تخفيض أسعار مواد أخرى للمواد والخدمات التي يتم تقاضي أسعار مبالغ فيها، ومن ضمنها أسعار الأركيلة، لأن بعض المنشآت تتقاضى أسعاراً مبالغاً فيها وبشكل كبير.

ورأى البلخي أن المشكلة في عدم الإعلان الواضح عن الأسعار، ما يتيح للزبون معرفة السعر واتخاذ القرار بما يتناسب مع إمكانياته قبل الحصول على الخدمة، مضيفاً: إن عرض الأسعار ومستوى المنشأة على المدخل يتيح للزبون معرفة الأسعار ويتيح له إمكانية الحصول على الخدمة أو الاستغناء عنها.

وأعلن مدير الجودة عن إطلاق الإدارة المركزية لحملة في الأسابيع الأخيرة على المنشآت لتنبيه أصحاب المنشآت بضرورة الإعلان بشكل واضح عن الأسعار على باب المنشأة، كاشفاً أنه ومع مطلع الشهر القادم سيتم الوصول إلى ضبوط إغلاق بحق المصرين على الاستمرار بالمخالفة والممتنعين عن الإعلان عن الأسعار.

ولفت البلخي إلى أن دوريات المديرية نظمت في يوم واحد ١٢ ضبطاً لعدم إعلان عن الأسعار، مشيراً إلى أن المديرية مستمرة في حملتها إضافة إلى الجولات التي تقوم بها عناصر الضابطة في مديريات السياحة، بهدف النشر والوصول إلى تطبيق ثقافة الإعلان عن الأسعار، والتي من شأنها أن تساهم في تفعيل المنافسة بين المنشآت الأمر الذي ينعكس بالصورة النهائية على المواطن، إضافة إلى أن الإعلان عن السعر يتيح لصاحب المنشأة تقييم الأسعار ومدى قبول الزبون بها.

وأكد مدير الجودة معالجة أي شكوى تصل المديرية سواء بالاتصال أم عبر برنامج الواتس آب إضافة إلى أنه إذا تم رصد لأي شكوى أو فواتير يتم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي يتم التأكد من صحة الفاتورة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المنشأة المخالفة ويتم تنظيم ضبط مخالفة، مضيفاً: كما يتم التواصل مع مقدم الشكوى ويتم إبلاغه عن المبلغ الذي يمكنه استرداده.

وكشف البلخي عن تنظيم الوزارة ومديريات السياحة لـ٧٠٠ ضبط منذ بداية العام الحالي وحتى منتصف شهر أيلول، إضافة إلى ١٠٧ إغلاقات بحق منشآت سياحية مخالفة، وتم معالجة ٣٦٠ شكوى، كما قامت عناصر الضابطة العدلية السياحية بـ٩٥٠ جولة رقابية على المنشآت ومواقع العمل السياحي.

مدير سياحة دمشق طارق كريشاتي بيّن لـ«الوطن» أن تصنيف المنشأة يتم وفقاً لمعايير فنية وخدمية وبناءً على درجات، مؤكداً وجود شروط ملزمة لا يمكن تحديد المستوى دون تحقيقها، مشيراً إلى أن الأسعار في المنشآت من مستوى خمس نجوم لا تخضع لقرار تحديد الحد الأعلى للأسعار الصادرة عن الوزارة، مبيناً أن المنشآت من هذا المستوى تحدد أسعارها على أن يتم تصديقها من الوزارة، مقدراً الزيادة عن أسعار المنشآت من مستوى ٤ نجوم بنسبة ٢٥ بالمئة تقريباً.

ورأى كريشاتي أن الحل لمشكلة الفواتير المبالغ فيها هو باللجوء إلى الشكوى، ما يدفع صاحب المنشأة إلى الالتزام وعدم المخالفة لكون أول مخالفة للمنشأة تستوجب عقوبة مالية وتنبيهاً، وفي حال تكرار المخالفة يتم فرض عقوبة مالية وإنذار، وعند التكرار للمرة الثالثة يتم إغلاق المنشأة، ولفت كريشاتي إلى وجود مشكلة تواجه موضوع الدراسة السعرية التي تقوم بها الوزارة حالياً وهو وجود تذبذب كبير في أسعار المواد الأولية وكلف التشغيل.

حرية الصحافة بين الضوابط والانفلات

عبد النور: من الضروري إطلاق تعريف جديد للصحفي في إطار الفوضى الحاصلة

| صبا العلي

أكد رئيس اتحاد الصحفيين موسى عبد النور وقوف الاتحاد إلى جانب معظم الصحفيين في قضاياهم، سواء كانوا مسجلين أم غير مسجلين لديه، مضيفاً: إلا أن واقعاً جديداً بدأ يفرض نفسه بعد دخول التكنولوجيا وأضحت هذه المهنة السامية التي تندرج في إطار السلطة الرابعة متاحة للجميع وصار من الضروري إطلاق تعريف خاص بالصحفي ليتمكن من مزاولة مهنته دون أن توجه له تهمة انتحال صفة.

وذكر عبد النور للوطن أن الانتساب للاتحاد يساعد الصحفي كثيراً لدى إطلاق توصيف دقيق له لدى مزاولته المهنة لطالما أنها باتت متاحة للجميع من مختلف الاختصاصات العلمية مشيراً إلى أن الكثير من الإعلاميين يبدؤون العمل دون أن يقرؤوا قانون الإعلام وقانون الجريمة الالكترونية والدستور وبالتالي يقعون في أحيان كثيرة ضحايا جهلهم بتفاصيل القوانين المرعية والقائمة أصلاً لحمايتهم وضبط العمل الإعلامي.

ودعا عبد النور زملاءه الصحفيين إلى امتلاك الوثيقة التي تثبت صحة ما توجه إليه لدى فتحه لملف فساد أو غيره كي لا يعرض نفسه للمساءلة مشيراً إلى أن القوانين في سورية أقرت بحرية الإعلام ضمن ضوابط لابد من الالتزام بها حتى لا يكون هناك فوضى في إطلاق الأحكام لدى تناول الصحفي لمادة ما.

بينما أكد عضو المكتب التنفيذي في اتحاد الصحفيين نبيل البيشاني ضرورة ألا يعامل الصحفي معاملة أي موظف في الدولة بسبب اختلاف طبيعة عمله التي تعتمد الجهد الفكري والجسدي وتستثمر وقته ليل نهار؛ منوهاً إلى ضرورة إدراج العاملين في الحقل الإعلامي تحت مظلة قانون خاص منفصل إدارياً ومعنوياً عن قانون العاملين الموحد؛ فمن حق الصحفي أن يظهر بشكل لائق وأن يتمتع بالراحة المادية في حياته الأسرية ليقدم مادة تخدم الجميع وتعكس صورة الواقع بأمانة.

المحامي حازم حيدر بين أن الإعلام بوسائله المختلفة مستقل ويؤدي رسالته بحرية ولايجوز تقييده إلا وفقا لأحكام الدستور والقانون وذلك تبعا للمادة ٢ من المرسوم التشريعي ١٠٨ الخاص بقانون الإعلام؛

> البيشاني: يجب ألا يعامل الصحفي معاملة أي موظف بسبب اختلاف طبيعة عمله

ولا يحق لأي إجراء أن يقوم بتجريم الصحفي في حال عرض معلومات تخص قضايا فساد وقام بتحليلها تبعا لوجهة نظره والحكم عليها تحت بند اختراق الخصوصية أو الذم المدرج في قانون الجريمة الالكترونية والذي يفرغ نص قانون الإعلام من محتواه لكونه لم يدخل الأخير في تقديم تعريف تفصيلي لخصوصية الأفراد وذلك في حال امتلك دلائل وثبوتيات لصحة ما تقدم إليه.

وأوضح حيدر لـ«الوطن» أنه ضد أي نص قانوني يقلص ويفرغ قانوناً آخر من محتواه ومضمونه فالمادة ٣٧٧ من قانون العقوبات والتي تقول فيما خلا الذم الواقع على رئيس الدولة يبرئ الظنين إذا كان موضوع الذم عملاً ذا علاقة بالوظيفة وثبت صحته، الخلل يكمن هنا في عدم تحديد أبعاد الخصوصية للفرد الذي يمنع الصحفي من اختراقها.

وأمام حالة عدم الانضباط السائدة اليوم عن قصد أو غير قصد في تناول وتداول المعلومة يبدو أنه بات من الضروري أن قانوناً جديداً للإعلام لابد أن يرى النور لإعادة النظر في وضع معايير جديدة للعاملين في الحقل الإعلامي وإعادة توصيفهم ورفع سقف حرية التعبير ضمن معايير جديدة تتماشى مع الانفتاح على تناول المعلومة وإعادتها إلى صدقيتها وفتح آفاق جديدة أمام الصحفي بعد ضبط مواد وفقرات القانون ضمن قانون واحد يظلل الإعلاميين.

مناقصة لشراء مقاعد بقيمة ١٠٠ مليون ل.س

١٢ ألف طالب «همكي» يعانون في جامعة تشرين وتجمع الهندسات الجديد ينتظر الفرج!

| فادي بك الشريف

معاناة كبيرة وازدحام كبير تشهده كلية الهندسة في جامعة تشرين نظراً للأعداد الكبيرة من الطلاب، الأمر الذي لا يتوافق مع واقع الكلية وبنائها، مازاد من حجم الضغط الحاصل.

ويتزامن ذلك مع البطء الكبير في إنجاز تجمع الهندسات الجديد في جامعة تشرين والذي يعتبر أضخم المشاريع، حيث بدأ العمل به منذ ١٤ عاماً بمساحة كبيرة تفوق ٧٢ ألف م٢ موزعة في أكثر من مبنى ومزودة بأحدث القاعات والمدرجات وكل ما يلزم من بنى تحتية.

ومن شأن هذا المشروع إذا ما وضع قيد العمل أن ينهي معاناة كلية الهمك والكليات الهندسية الأخرى، علماً أن كلية الهمك تحتوي على ٨ أقسام وحوالي ١٢ ألف طالب مهندس وهو رقم كبير جداً إذا ما قورن مع عدد الطلاب الجامعيين في الجامعات الأجنبية.

وبحسب شكاوى وصلت إلى صحيفة «الوطن» فإن ١٢ ألف طالب «همكي» يكدسون بازدحام كبير في المبنى الحالي وتستمر المعاناة اليومية من حيث قلة عدد القاعات وعدم توفر مدرجات لائقة، علماً أنه يتم إرسال الطلاب إلى مدرجات كليات أخرى كالطب والحقوق وغيرها نتيجة الازدحام الكبير في الكلية.

وتضيف الشكوى: مر أكثر من شهرين على الإعلان عن الدعم لوزارة التعليم العالي بمبلغ ملياري ليرة كي تستكمل بعض المشاريع والبنية التحتية التابعة للتعليم العالي والجامعات والتي ينتظر الكثير منها استكماله منذ سنوات طويلة.

وأكدوا أن التوسع الجديد للهندسات إذا ما تم افتتاحه فإنه سينهي معاناة طويلة استمرت عشرات السنوات الماضية وسوف يوفر أرضية مهمة للتوسع في مخابر الكلية وإعطاء استقلالية كاملة للأقسام وتحسين العملية التعليمية بالكامل. علماً أن التوسع بات جاهزاً بنسبة ٨٠ بالمئة ومعظم الأشياء الضرورية تم تجهيزها وإعدادها وبات التوسع في مراحله الأخيرة إلا أن الدعم المادي وتأخره يتسبب بالتأخر في تسليم المشروع بشكل نهائي، موضحين أن القيمة التقديرية اللازمة للتسليم تصل إلى ملياري ليرة ما سيحل الأزمة بشكل نهائي وسيكون بالإمكان تسليمه خلال أقل من عام ونصف العام.

وحول هذا الموضوع بين مدير الشؤون الهندسية والخدمات في جامعة تشرين سائر صليبة لـ«الوطن» أن هناك معاناة واضحة من خلال نقص التمويل والاعتمادات اللازمة لاستكمال مختلف الأعمال ضمن تجمع الهندسات الجديد، الأمر الذي انعكس على عدم صرف مستحقات كشوف الجهة المنفذة للتجمع حتى تاريخه، علما أنه تم إنجاز أكثر من ٧٠ بالمئة من الأعمال.

وبين مدير الشؤون الهندسة أنه تمت مخاطبة الجهات الأعلى وهناك كتب موجهة إلى التعليم العالي بتقديم مبلغ ١,٢ مليار ليرة سورية لصرف مستحقات الجهة المنفذة لاستكمال الأعمال المتبقية، موضحاً أنه تم منذ أشهر مخاطبة التعليم العالي بطلب لزيادة الاعتماد إلا أنه قوبل بالرفض، مضيفاً: هناك ٤٠٠ مليون ليرة ملحق عقد بالأعمال المنفذة، وتم تجديد الطلب منذ ١٠ أيام بمخاطبة الجهات المعنية.

وقال صليبة إنه حالياً لا يوجد بنود ومخصصات لصرف الكشوف المستحقة للأعمال المنفذة، مبيناً أنه كان من المقرر إنجاز جزء من تجمع «الهمك» والمتضمن ٥ مدرجات بسعة ٢٥٠ طالباً لكل مدرج، ومجموعة من القاعات الدرسية المقدر عددها بنحو ٢٠ قاعة، ولو تم تنفيذ الأمر لكان انعكس بشكل إيجابي، لكن لم ينجز هذا الموضوع بسبب عدم وجود الاعتماد والتمويل اللازمة.

مضيفاً: مع ذلك تم الإعلان عن مناقصة لتأمين الأثاث «المقاعد» لزوم العملية التدريسية للمدرجات والقاعات بقيمة تفوق الـ١٠٠ مليون ليرة، وبالتالي تتم معالجة جزء من المشكلة، بحيث تتم متابعة الموضوع بشكل يومي للمباشرة، مع استلام جزء من التوسع والمباشرة بتجهيز القاعات خلال الفصل الدراسي الثاني ليصار إلى استكمال مختلف الأعمال.

> صليبة لـ«الوطن»: نقص في التمويل والاعتمادات وعدم صرف للكشوف المستحقة

١,٨ مليار ليرة دفعها اللاذقانيون للمكالمات الهاتفية

جبيلي لـ«الوطن»: تغذية المجمعات الضوئية بالطاقة الشمسية

| اللاذقية- عبير سمير محمود

كشف مدير فرع اتصالات اللاذقية عادل جبيلي لـ«الوطن»، عن البدء بتأمين تغذية ١٩ من المجمعات الضوئية بنظام الطاقة الشمسية، مبيناً أن التغذية بالطاقة البديلة تشمل حالياً ٣٥ مجمعاً في المحافظة بشكل إجمالي.

وبيّن جبيلي أهمية هذه الخطوة في تشغيل المجمعات الضوئية عند انقطاع التيار الكهربائي عن طريق الطاقة الشمسية، مؤكداً عدم انقطاع التغذية الكهربائية عنها بعد الآن، ومنها مجمعات «سنجوان ١-٢، سقوبين ١-٢، ستمرخو ١-٢، فلسطينية ١-٢-٤، كلماخو ١-٢، عرامو ١-٢، زغرين ١-٢، كرم المعصرة، الشراشير، الكرامة، وادي الرميم».

وحول مشاريع الكبل الضوئي، أشار جبيلي إلى تنفيذ مشروع «FTTB» خدمة الكبل الضوئي إلى البناء من ضمن مشاريع عام ٢٠١٨، لتؤمن هذه الخدمة سرعة إنترنت من ٢٠- ١٠٠ ميغا برسوم اشتراك تبدأ من ٧٢ ألف ليرة حتى ٢٧٢ ألفاً في الشهر الواحد، ويشترك في هذه الخدمة ٥٧ مشتركاً.

إضافة إلى تنفيذ مشروع «FTTH»، خدمة الكبل الضوئي إلى المنزل وتؤمن هذه الخدمة سرعة إنترنت من ٨- ١٦ ميغا، برسوم اشتراك تبدأ من ١٤,٨٠٠ ليرة حتى ٢٦ ألفاً شهرياً، والخدمة حالياً تتوفر في سبعة مواقع فقط كمرحلة أولى وهي «شارع الأميركان- شارع بغداد- شارع ٨ آذار- الزراعة- الأوقاف- مشروع الريجي- المشروع العاشر».

ويبلغ عدد المراكز الهاتفية في اللاذقية، ٥٢ مركزاً و١١٧ مجمعة ضوئية، بحسب ما أظهر تقرير صادر عن فرع اتصالات اللاذقية، مشيراً إلى وجود ٣١١٦٢٣ مشتركاً من أصل ٤٧٦٠٤٢ رقماً حتى نهاية شهر تموز الماضي.

وبحسب التقرير -الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه - فقد بلغت نسبة تنفيذ خطة الفرع للخطوط الهاتفية ١٣٢ بالمئة خلال شهر تموز، مقابل ١٤١ بالمئة لبوابات الإنترنت، وقد وصل عدد مشتركي الإنترنت في اتصالات اللاذقية إلى ١٥٣٩٢٦ مشتركاً في بوابات الإنترنت من أصل ١٧١٢١٤ بوابة حتى نهاية الشهر السابع من عام ٢٠١٩.

من جهة ثانية، يبيّن التقرير قيمة التسديدات الهاتفية العادية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، والتي بلغت ١,٨ مليار ليرة سوريّة، مقابل نحو ٢٩١ مليون ل.س قيمة التسديدات الهاتفية الرسمية خلال المدة نفسها.

ورصد التقرير قيمة الديون القديمة للفرع ومنها أكثر من مليار ليرة سوريّة فواتير عادية، مقابل ١٦٩ مليون ليرة سوريّة ديون فواتير رسمية خلال السنوات الماضية حتى ٢٠١٨.

ويظهر التقرير قيمة إيرادات فرع الاتصالات منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر تموز الماضي، لتصل إلى ٢,١ مليار ليرة، مقابل ٩٣٧,٩ مليون ل.س، قيمة الأضرار التخريبية الناجمة عن استهداف المجموعات الإرهابية المسلحة خلال المدة المذكورة نفسها.

---

٥١ مليار ليرة ديون مطاحن حمص على شركات القطاع العام

قوجة لـ«لوطن»: ١٨٠ مليوناً إيرادات صوامع الحبوب منذ بداية العام

| حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير فرع حمص للمؤسسة السورية للحبوب نضال القوجة لـ«الوطن» أن ديون مطاحن حمص المترتبة على مؤسسات وشركات القطاع العام (المخابز والتعبيئات) وصلت إلى نحو٥١ مليار ليرة سورية خلال العام الجاري.

وبيّن أن إنتاج المطاحن بلغ حوالى ٦٥ ألف طن من الطحين منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه، مشيراً إلى أن حاجة محافظة حمص من مادة الطحين (الدقيق التمويني) يومياً حوالى ٥٠٠ طن بكلفة شراء ١٠٠ مليون ليرة سورية.

وبيّن أن العمل مستمر في مطحنة تلكلخ ويتم حالياً استكمال أعمال تطبيق التجهيزات وتركيب الآلات وهي بمراحلها الأخيرة وقد وصلت نسبة إنجاز العمل فيها إلى ما يزيد عن ٩٠ بالمئة، مشيراً إلى أنه من المتوقع بدء العمل التجريبي في مطحنة تلكلخ وزجها بالعمل والإنتاج خلال الربع الأخير من العام الجاري بطاقة إنتاجية ٦٠٠ طن يومياً، وذلك بعد انتهاء الشركة الروسية المنفذة من أعمالها في المطحنة، مؤكداً أن المطحنة مؤتمتة بالكامل من لحظة دخول القمح حتى خروجه دقيقاً، موضحاً أنه من ضمن هذا العقد تم إجراء دورات تدريبية داخلية للعمال بخبرة من الجانب الروسي والسوري، وتم تدريبهم فيها على كل أعمال الطحن والتكنولوجيا والآلات ومن ضمن العقد أيضاً دورة تدريبية خارجية سيتم إجراؤها في روسيا قريباً.

وأضاف: إن مطحنة الوليد ما زالت خارج الخدمة ويتم العمل على إعادة تأهيلها وزجها بالعمل على بند إعادة الإعمار بطاقة إنتاجية تصل إلى ٤٠٠ طن يومياً بدلاً من ٢٢٠ طناً، لافتاً إلى أنه تم الانتهاء بشكل كامل من أعمال المرحلة الأولى للمطحنة والمتضمنة الأعمال البيتونية والإنشائية بكلفة ٤٠٠ مليون ليرة سورية وستتم المباشرة بأعمال المرحلة الثانية التي تتضمن استكمال الأعمال الإنشائية والهندسية لباقي أقسام المطحنة (عنابر التعبئة وقسم التصويل وقسم التعبئة) بكلفة ٤٠٠ مليون ليرة سورية أخرى تقريباً، مبيناً أن نسبة إنجاز الأعمال بشكل عام في المطحنة تجاوزت ٥٠ بالمئة وسيتم إدخالها بالخدمة ضمن خطة عام ٢٠٢٠ المقبل.

وأشار القوجة إلى أن القيمة الإجمالية لإيرادات صوامع الحبوب من تخزين مختلف أنواع الحبوب بلغت نحو١٨٠ مليون ليرة سورية منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه، محققة بذلك صافي أرباح وصلت إلى حوالى ٣٢ مليون ليرة سورية، مبيناً أن الكميات المخزنة في صوامع الحبوب منذ بداية العام وحتى تاريخه بلغت نحو١٠٠ ألف طن من مادة القمح (عام وخاص) وقرابة ٢٠ ألف طن ذرة (خاص وعام) وحوالى ٢٤٠٠ طن من الطحين (الدقيق التمويني).